بينهما بان الوصية لم يوجد فيها قبول فلم يتبر
في الرجوع عنها القبض بخلاف الرهن وكتابة
وتدبير واحبال لان مقصودها العتق
وهو هنا منافٍ للرهن لا بوطئ وتزويج
لعدم منافاتهما له وموت عاقد من راهن
او مرتهن وجنونه وإغمائه لان مصيره الا
اللزوم فلا يرتفع بذلك كالبيع في زمن الخيار
فيقوم في الموت ورثة الراهن والمرتهن
مقامهما في الاقباض والقبض وفي غيره من
ينظر في امر المجنون والمغمى عليه وتحتم
ليصير كتحمره بعد قبضه المفهوم بالاولى
ولان حكم الرهن وان ارتفع بالتحمر عاد بانتقال
الخمر خلا واباق لرقيق الحاقا له بالتحمر
وليس لراهن مقبض رهن لئلا يزاحم
المرتهن ولا وطئ لخوف الاحبال في من تحبل

وحسما

وحسما للباب في غيرها ولا تصرف بزيل ملكا
كوقف لانه يزيل الرهن او تنقصه كتزويج
وكاجارة والدين حال او يحل قبل انقضا
مدتها لان ذلك ينقص القيمة ويقلل الرغبة
فان كان الدين يحل بعد مدة الاجارة او مع
فراغها جازت الاجارة ويكون التصرف
المذكور مع المرتهن ومع غيره باذنه كما مر
ولا ينفذ بمجرد شيء من هذه التصرفات
لتضرر المرتهن به الا عتاق موسر وايلاده
فينفذان تنبيها بالهما بسراية اعتاق احد
الشريكين نصيبه الى نصيب الاخر لقوة
العتق حالا او مآلا مع بقاء حق الوثيقة
بغرم القيمة كما يأتي فعدم لا ينفذ اعتاقه
عن كفارة غيره والمراد بالموسر الموسر
بقيمة المرهون فان ايسر ببعضها نفذ فيما